التشكلات الجمعوية النسائية في العراق
حركة أو نشاط نسوي أو نسائي؟

أ.م.د اسماء جميل رشيد

مركز دراسات المرأة / جامعة بغداد

ملخص الدراسة

ارتبط تطور الحياة الجمعوية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بالتحولات السياسية والاجتماعية التي اعقبت انهيار السلطة، اذ شهدت هذه المرحلة نموا غير مسبوق في عدد الجمعيات النسائية بكافة مرجعياتها.

وتحاول الدراسة الحالية ان تتبع مكونات ما يطلق عليه بالحركة النسائية في العراق اي الجمعيات والتنظيمات العاملة في مجال المرأة، وتحليل ملامحها الاساسية واهم التحديات التي تواجه تحولها الى حركة جماهيرية.

من اهم الخصائص المميزة للعمل الجمعوي في العراق غياب التخصصية اذ تفتقر الجمعيات الى إطار ينظم عملها، بشكل يمكن ان يعيد توزيع الادوار والتخصصات بين الجمعيات كل حسب قدراتها والخبرات التي امتلكتها. وانعكس الانقسام في التوجهات الايديولوجية للأطر النسائية في العراق على طبيعة العمل والتدخلات المطلوبة لتحسين واقع المرأة. فثمة صراع بين قيم الحداثة التي تؤسس لحقوق النساء والتي تتبناها الناشطات الليبراليات والقيم الماضوية التي تروج لها الناشطات الاسلامويات والتي تؤبد وترسخ لدونية المرأة. وتعاني التشكلات الجمعوية النسائية من ظاهرة القيادة مدى الحياة، بمعنى ان رئيس مجلس الادارة هو نفسه المؤسس وهو مدير الجمعية مما جعلها تختزل برئيسها. ومن أهم المحددات التي تقف عائقا امام تطور عمل التنظيمات النسائية وتحويلها الى حركة جماهيرية هو ضعف قابلياتها في مجال التعبئة والتنظيم اذ لم تتمكن هذه التنظيمات من تعبئة النساء بمختلف شرائحهن للانخراط في صفوفها.

Feminine associational formations in Iraq Feminine movement or activity, or womanly?

Assistant professor: Asmaa Jameel Rasheed
Center for woman studiers/ University of Baghdad

Study abstract:
The development of the associations life span after the year 2003 was connected with the political and social transformations that followed the collapse of the power, as this phase had witnessed unprecedented growth of the number of feminine associations with all their references.
This study is trying to trace the components of what is called the feminine movement in Iraq which means the associations and the organizations working in the field of the woman and analyzing their basic glimpses and the most important challenges facing their transformation to a public movement.
Most important of the features that characterizes the associational work in Iraq is the absence of specialty as these associations lack the outline that regulates their work , in a way that redistributes the roles and specialties among the associations according to the capabilities and experiences of each one that it possess. The division of the ideological orientations of the womanly frames had reflected on the nature of the work and the interventions to improve the reality of the woman. There's a conflict between the values of modernization which caters for the rights of the woman which are adopted by liberal female activists and the values of the past promoted by Islamic female activists who support and emphasize for the rank- lowering of the woman. Feminine associational formations suffer from the phenomenon of lifetime leadership, this means that the chairman of the board is the same person who is the founder and the manager and that makes the association size-reduced by only its head personnel. Most important of the limitations that stand as an obstacle in developing the work of the feminine organizations and their transformation to public movement is the weakness of capabilities in the field of rallying (mobilization) and the organizing as these organizations couldn’t manage to rally (mobilize) women from the different classes to be enrolled in their queues.

مقدمة

لعل أبرز ما يمكن تأشيره في مجال مشاركة المرأة في الحياة العامة بعد عام ٢٠٠٣ هو انخراطها في العمل الجمعوي بعد غياب طويل سببه التضييق الذي مارسه النظام الحاكم حينذاك، على مكونات وآليات المجتمع المدني في العراق واحتكاره للعمل النقابي. وبحسب قاعدة بيانات المنظمات غير الحكومية فان نسبة النساء اللاتي يترأسن الجمعيات العاملة في مجال الاسرة والطفل قد بلغت ٦٩%[١].

وعلى الرغم من اتساع النشاط النسائي وازدياد عدد الجمعيات التي تؤسسها النساء أو تلك التي تتصدى لقضايا المرأة، غير ان من الصعوبة بمكان تحديد ما إذا كانت هذه التنظيمات تمثل حركة اجتماعية من ناحية توافرها على الشروط والمعايير الخاصة والتي يمكن معها وصفها بالحركة الاجتماعية. والسؤال الذي تحاول الدراسة الاجابة عنه هو: هل استطاعت التنظيمات النسائية ان تتحول الى حركة اجتماعية تحمل رؤيا ومفاهيم تتحدى المنظومة التقليدية وتنشر الوعي بخطورة الادوار الاجتماعية التي تهمّش النساء؟ وإذا كانت التنظيمات النسائية حركة، فهل هي نسوية ام نسائية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تحاول الدراسة الحالية ان تتبع مكونات مايطلق عليه بالحركة النسائية في العراق اي الجمعيات والتنظيمات العاملة في مجال المرأة، وتحليل الملامح الاساسية لهذه المكونات واهم التحديات التي تواجه تحولها الى حركة جماهيرية بعيدا عن الطابع النخبوي.

وستركز الدراسة على العمل الجمعوي الذي نشط بعد عام ٢٠٠٣، مستثنية تاريخ الحركة النسائية.

واعتمدت الدراسة على الملاحظات التي جمعتها الباحثة من خلال عملها مع عدد من المنظمات. كما اعتمدت على نتائج دراسة ميدانية اجرتها الباحثة ضمن فريق بحثي عن الجمعيات الاسلامية في العراق فضلا عن مراجعة الوثائق والبيانات والادبيات التي تناولت هذا الموضوع في العالم العربي.

١ – المفاهيم

لكي نتمكن من مقاربة واقع النشاط النسائي في العراق لابد من تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بهذا الموضوع:

أولا: التشكيلات الجمعوية:

تعرف التشكيلات الجمعوية – نسبة الى الجمعيات – بانها تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة تسعى على اسس طوعية غير ربحية لتحقيق اهداف عامة، كما تعرف بانها تجمع لاشخاص على اسس تعاقدية لمدة زمنية معينة بغية تسخير معارفهم وقدراتهم لاغراض لاتهدف الى تحقيق الربح ولاجل المساهمة في رفاهية المجتمع[٢]. والجمعيات هي المجال التنظيمي للعمل الجمعوي الذي يعد ممارسة

تنظيمية وثقافية تهدف الى اكساب المنخرط فيه وعياً محدداً ازاء القضايا الملحة في المرحلة التي يمارس فيها هذا العمل، وهو فعل جماعي[٣].

ثانياً: الحركات الاجتماعية

يشير مفهوم الحركة الاجتماعية الى التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة الى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل معين لتحسين أوضاعها الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية. وهي سلسلة الافعال التي يقوم بها عدد من الاشخاص لتحقيق هدف معين[٤]. كما عرفت بانها مجموعة منظمة من الجماهير تسعى لتحقيق اجندة سياسية مشتركة قوامها التغيير من خلال العمل الجماعي[٥].وعرفها (هيس) بانها المحاولات المنظمة لاحداث تغيير اجتماعي أو الحيلولة دونه، وهي جميعها محاولات لتجميع الافراد حول وجهات النظر هذه أو تشكيل تنظيمات رسمية لتحقيق تلك الاهداف أو عقد تحالفات مع تنظيمات أخرى لهذا الغرض.[٦]

ثالثا: الحركة النسائية والحركة النسوية

كثيراً مايتم الخلط بين الحركة النسائية والحركة النسوية، واستعمال أحد المفهومين بدلالة الاخر دون الالتفات الى الفرق ما بينهما مما يستدعي ضبط المفاهيم وتعيين حدودها ومجالات استعمالها.

يشير مصطلح النسوية وكما تعرفه موسوعة علم الانسان الى مجموعة متنوعة من الحركات والايديولوجيات المتعلقة بتحرير المرأة ومنحها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل، ومعارضة سيطرة الرجل على المرأة بكافة صورها. ولا تعبر النسوية عن حركة واحدة أو موحدة فهناك تباين في التيارات والمواقف النسوية الا ان جميعها توصف بالنسوية[٧].

ووردت النسوية في المعجم الفرنسي بوصفها مذهب يدعو الى تحسين وتوسيع دور النساء في المجتمع، بينما يشير المفهوم في المعاجم الانكليزية الى معتقد يلتزم تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والفرص في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٨]. ومع ان كل من النسوية والنسائية تهدفان الى تحقيق المساواة وتجعلان من تحسين وضع المرأة هدفاً تسعيان اليه، وعلى الرغم من ان الاتجاهين غالبا ما تقوده النساء، الا ان هناك اختلاف كبير ما بين المفهومين فبينما تعبر النسوية عن رؤى وفلسفة تسعى الى فهم جذور واسباب الاختلافات ما بين الرجال والنساء وتسعى الى احداث تحول جذري يؤسس للمساواة ضمن نظام اجتماعي جديد[٩]، تشير النسائية أو الفكر النسائي الى مجموعة الافكار والفعاليات التي تهتم بها مجموعة من النساء المعنيات بقضايا المرأة دون اعتبار للبعد الفكري والفلسفي الذي تعبر عنه النسوية[١٠]، ومن غير السعي الى معالجة الاسباب الجذرية التي ادت

الى الفروقات ما بين الجنسين. كما ان مضمون الحركة النسوية لا يقتصر على الدعوة الى المساواة فحسب بل هي حركة فكرية سياسية اجتماعية تسعى الى تغيير بناء العلاقات ما بين الجنسين وترفض ربط الخبرة الانسانية بخبرة الرجل واعطاء فلسفة وتصور جديد عن الاشياء من وجهة نظر المرأة[١١].

وبهذا المعنى فان الحركة التي تقودها النساء تكون نسوية عندما تتبنى الفكر النسوي الذي ينطلق من فكرة وجود خلل في ميزان القوى الاجتماعية والسياسية ويعتبر النظام الذكوري سبباً في اضطهاد المرأة تاريخياً ولابد من تغييره.

وتميز الدراسة التي اعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا عام ٢٠٠٥ بين الحركات النسائية في العالم العربي من خلال المقارنة بينها وبين التنظيمات النسائية اذ تعرف الاخيرة بانها تلك التنظيمات التي تسعى الى تغييرات وترتيبات انية في الوضع القائم من خلال الحد من سلبياته دون ان يمس نشاطها البنية الذكورية والياتها التي تفرض التمييز بين الجنسين. في حين ان هدف الحركات النسائية يتجاوز تحسين أوضاع النساء الى تغيير جذري لأوضاعهن وفقا لمنظومة فكرية محددة وانطلاقا من خطة عملية كفيلة بتحقيق هذا التغيير، وهي بذلك تعطي لمفهوم النسائية الدلالة ذاتها المعطى للحركة النسوية، وترى في النسوية شكلا محددا من الانشطة النسائية التي تتميز برؤية وخطاب جديدين يتسمان بالجرأة الفكرية[١٢].

٢- النمو الكمي للجمعيات النسائية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

ارتبط تطور الحياة الجمعوية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بالتحولات السياسية والاجتماعية التي اعقبت انهيار السلطة، اذ شهدت هذه المرحلة نموا غير مسبوق في عدد الجمعيات غير الحكومية بكافة مرجعياتها. وتسارعت وتيرة هذا النمو خلال أعوام، ففي عام ٢٠٠٥ بلغ عدد الجمعيات المسجلة لدى مركز تسجيل المنظمات غير الحكومية ٢٥٣٥ منظمة، وارتفع العدد عام ٢٠٠٦ ليصل الى ٥٠٧١ منظمة، ومع نهاية عام ٢٠٠٨ تجاوز عدد المنظمات المسجلة في مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية ٧٠٠٠ منظمة وجمعية توزعت على كافة مناطق العراق وفي جميع الاختصاصات[١٣].

واستقر عدد التشكيلات الجمعوية المسجلة في دائرة المنظمات غير الحكومية في العام ٢٠١٧ على ٣٢١٩ منظمة فضلا عن ١٥ شبكة تضم ٦٢ منظمة[١٤] بعد ان عجزت العديد من التشكيلات على ضمان ديمومة عملها بسبب نقص التمويل.

احتلت الجمعيات التي تعنى بقضايا المرأة مساحة واسعة وسط هذا الكم من التشكيلات، ففي عام ٢٠٠٥ بلغ عدد المنظمات المصنفة في مركز تسجيل المنظمات غير الحكومية تحت خانة قضايا المرأة (٨٩) وارتفع العدد الى (١٧١) في عام ٢٠٠٦ وخلال عام ٢٠٠٧ وصل عدد الجمعيات

النسائية (١٧٤). واذا ما أضفنا اليها الجمعيات العاملة في مجال النساء و المصنفة تحت خانة (متعددة المجالات) والتي تبلغ نسبتها (٦٠%) من عدد المنظمات المسجلة لدى مركز تسجيل المنظمات[١٥]، فإن العدد سيتجاوز هذا الرقم بكثير. هذا فضلاً عن الجمعيات غير المسجلة والتي تعمل في الإطار ذاته.

ويمكن تفسير هذا النمو بعدة عوامل منها الفراغ السياسي والامني الذي اعقب انهيار السلطة في العراق والذي اوجد حاجة الى تنظيمات سياسية ومدنية كردّ فعل لحاجة المجتمع لسد الفراغ[١٦].

كما وفرت الانتخابات المتتالية والاستفتاء على الدستور فرصة جديدة لظهور عدد اخر من الجمعيات التي تعمل على تحشيد الجماهير باتجاه المشاركة في الانتخابات والاستفتاء.

وساهم التمويل الاجنبي والدولي أيضا في تضخم عدد المنظمات النسائية، كما شجع تمويل اللاعبين الاقليميين عددا كبيرا من القيادات المحلية على تشكيل جمعيات نسائية دينية.

هذا فضلاً عن التزايد الكبير في اعداد الاحزاب والتجمعات السياسية[١٧]، اذ عمدت هذه الاحزاب أو الشخصيات السياسية الى تأسيس جمعيات في محاولة لإنتاج شكل جديد من التأثير، الغاية منها تعزيز اجنداتها السياسية، ودعم البنى التحتية والفروع من خلال توظيفها كمجسات لقياس الرأي العام وكآليات لتحشيد الجماهيري ووسيلة لكسب ولاءات الناس واصواتهم، مستغلين فرصة وجودهم في مناصب تؤهلهم في الحصول على اموال اضافية باسم الجمعية التي يترأسونها[١٨].

من جهة اخرى وفرت ظروف النزاع المسلح والعنف الطائفي وما تمخض عنه من ظهور شريحة كبيرة من الارامل والايتام والعاطلين والمهجرين الذين فقدوا منازلهم، وفرت هذه الظروف مجالات عمل هامة استدعت وجود تشكيلات تعنى بقضايا هذه الفئات. في المقابل اظهرت الحكومات المتعاقبة إثر سقوط السلطة ٢٠٠٣ عجزا في اداء وظائفها، وتصدع في مؤسساتها، الامر الذي عزز ضرورة ايجاد جمعيات نسائية تتولى فيها المراة مهمات تقديم هذه الخدمات.

ومما ساهم في تضخم عدد التنظيمات والجمعيات أيضا هو التهديد الذي شكله اتساع مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد ٢٠٠٣ لدى الجماعات المحلية ذات القاعدة الثقافية التقليدية والموجهة من قبل رجال الدين، اذ اصبحت تنظر الى هذا النمو المتزايد من الجمعيات النسائية على انها نوع من الافكار الحديثة المستوردة المرتبطة بدول يعاديها الاسلام او تهدد وحدة العائلة وتدفع المرأة الى التمرد والمعصية مما خلق احساسا بضرورة مواجهة الافكار الحديثة بجمعيات اسلامية نسائية تعمل على بث القيم الاسلامية.

وتتباين الجمعيات النسائية بشكل واضح، فمن ناحية التأثير والعمل هناك منظمات فاعلة (وهي النسبة الأقل) ومنظمات غير فاعلة، ومن ناحية جهة الارتباط هناك منظمات تابعة لأحزاب سياسية ومنظمات مستقلة، ومن ناحية المرجعية الايديولوجية هناك منظمات اسلامية (دينية) الى جانب المنظمات الليبرالية التي تتبنى طروحات وبرامج تتساوق مع ما نصت عليها الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة واعتمدت على الاهتمام العالمي بقضايا النساء.

كما تباينت ظروف نشأتها اذ تأسست بعضها قبل عام ٢٠٠٣ خارج العراق وبعد انهيار السلطة عادت لتفتح مكاتبها في داخله، فيما يعود تأسيس البعض الاخر الى الخمسينيات من القرن الماضي واستأنفت نشاطها بعد ٢٠٠٣. وبعضها اعد مسبقا لهذا الغرض والبعض الاخر وليد الظروف المستجدة واملاءات الحدث.

٣–السمات العامة للتشكيلات الجمعوية النسائية

أولاً: حداثة التشكيل

تتميز الجمعيات النسائية بحداثة تشكيلها اذ ان معظمها تأسس بعد عام ٢٠٠٣، ولم يعرف المجتمع العراقي نشاطاً لجمعية غير حكومية قبل ها التاريخ عدا استثناءات قليلة، ويرتبط هذا التغييب بسياسة النظام الشمولي السابق الذي حدّ من العمل النقابي ونشاط المجتمع الاهلي، كما ارتبط بحظر نشاط الاحزاب والحركات الاجتماعية، وتعرض القائمين على هذه الانشطة للملاحقة والمساءلة، مع ملاحظة وجود جمعيات تأسست خارج العراق قبل عام ٢٠٠٣ والتي عادت لتزاول نشاطها بأسماء جديدة داخل العراق بعد هذا التاريخ. وقد انعكست حداثة نشأة الجمعيات النسائية على امور عدة، منها الوعي بالتشريعات والقوانين التي تحكم عمل الجمعيات والتي تتميز بحداثتها هي الاخرى بالنسبة لتجربة العراق. كما انعكس على وعي هذه الجمعيات بالثقافة المدنية الواجب نشرها في المجتمع، وايضا على القدرة في توفير الدعم المالي وادامة عمل الجمعيات[١٩].

ثانيا: مجالات عمل الجمعيات النسائية –غياب التخصصية–

غالبية الجمعيات النسائية ذات التوجهات العلمانية تعمل على القضايا ذاتها في كل مرحلة من مراحل عملها، فجميعها يعمل على التوعية والتثقيف بالاتفاقيات الدولية، ومراجعة القوانين المحلية في ضوء الاتفاقيات الدولية، والمطالبة بتعديل القوانين، ومناهضة العنف ضد المرأة. وقد اثّر النزاع المسلح وسيطرة التنظيمات المتطرفة على اجزاء كبيرة من العراق، ومانتج عن ذلك من تهجير وعمليات ابادة

جماعية وبشكل خاص العنف الجنسي الذي تعرضت له النساء من الديانة الايزيدية، الى توجه عمل الجمعيات نحو اغاثة الفئات المتضررة وتقديم الخدمات الرعائية.

ويمكن القول بأن غياب التخصصية هو من الملامح المميزة للجمعيات النسائية في العراق، وتشترك في هذه السمة مع الطيف الاكبر من منظمات المجتمع المدني بصرف النظر عن اتجاهاتها اذ تفتقر الى إطار ينظم عملها، ومجالات تدخلاتها بشكل يمكن ان يعيد توزيع الادوار والمهام والتخصصات بين الجمعيات كل حسب قدراتها والموارد والخبرات التي امتلكتها وهو ما يؤدي في المحصلة الى تحقيق نوع من التكامل في العمل. وقد انعكس غياب التخصص على ضعف اداء الجمعية وغياب التركيز على قضايا محددة وبالتالي ضعف القدرة على التغيير باتجاه تحسين وضع المرأة. كما ادى عدم التخصص الى تشتيت الجهود واستنزافها في العمل على نفس القضايا وانتج نوعا من المنافسة فيما بينها للحصول على الدعم المالي من الجهات المانحة[٢٠].

ثالثا: الانقسامات والتشظي

تنقسم التشكيلات الجمعوية النسائية التي تشكل مكونات الحركة النسائية في العراق تبعا للمرجعيات الى قسمين:

الجمعيات النسائية الليبرالية، أو وفقا لتسمية أدقّ (الجمعيات ذات التوجه العلماني)، وهي تسمية تستعمل لوصف التنظيمات ذات المرجعية الحقوقية والتي ترفض العودة الى الدين. وتضم بالإضافة الى الناشطات الليبراليات، تنظيمات يسارية مثل رابطة المرأة العراقية التي تأسست في خمسينيات القرن الماضي ومنظمة تحرير المرأة اليسارية الراديكالية.

تتميز هذه الفئة بمطالبتها بقوانين مدنية تعتمد المواثيق الدولية كإطار مرجعي ومارست دورا مهما في مواجهة القوانين التي حاولت السلطة في العراق تشريعها بعد عام ٢٠٠٣، لا سيما تلك التي تمثل انتكاسة في حقوق المرأة العراقية وبشكل خاص ما يتعلق بالأحوال الشخصية. وتنوعت اليات عملها ما بين حملات تواقيع واعتصامات وضغط لإيقاف تشريع هذه القوانين، بالإضافة الى الضغط من اجل اقرار قانون الحماية من العنف الاسري. فيما يحاول البعض من هذه الجمعيات تقديم بدائل ومقترحات من خلال اللقاء بالبرلمانيين واصحاب القرار.

اما القسم الثاني من الجمعيات، فهي الجمعيات النسائية الإسلامية، حيث اوجدت التحولات الديمقراطية ودخول المرأة طرفاً في الانتخابات كناخبة ومرشحة، حاجة لدى الاحزاب الاسلامية لإشراك النساء في العمل المؤسساتي بوصفها وسيلة يمكن من خلالها الوصول الى قاعدة عريضة من الجمهور. وكان

هناك اندفاع قوي لدى عدد كبير من النساء، يوازي حاجة الحركات الاسلامية لتوظيف المرأة، للانخراط في العمل الجمعوي الاسلامي بسبب الواقع الذي فرضته المرحلة التي يمر بها المجتمع العراقي والتي يهيمن عليها الدين المتماهي مع السياسي والذي اوجد ظروفا دفعت المرأة للانخراط في هذه الجمعيات، لعل في مقدمتها الهروب من المنظومة الثقافية العشائرية التي لا تسمح للمرأة بالخروج الى المجال العام الا بشروط، منها توفر وضمان الحصانة، والتي توفرها الجمعيات الاسلامية النسائية (بحسب وجهات النظر السائدة)من خلال ما تتمتع به من تخصصات في العمل تتميز بكونها امتداد لعملها في المنزل وعزل جنسي وما تؤكد عليه في رسائلها من قيم تركز بالدرجة الاساس على صفات المرأة الصالحة (وفق المنظومة الدينية) والحجاب[٢١]. وتوفر هذه الجمعيات مساحة امنة للمرأة المنحدرة من هذه البيئات وربما النشاط العام الوحيد المسموح لها المشاركة فيه.

كما كان الفقر وفقدان فرص العمل دافعا اخر للانخراط في هذه التجمعات، فرغم ان مجال العمل يتخذ شكلا طوعيا في كثير من هذه الجمعيات، الا ان للنساء المشاركات في الانشطة والعمل، حصة (من المساعدات التي تقدم الى الفئات المستهدفة) وتشكل هذه المكافئات غير المنتظمة للمرأة الفقيرة دافعا للعمل وحافز للاستمرار في هذه النشاطات[٢٢].

وتمثل الجمعيات النسائية الاسلامية نسبة كبيرة من بين مجموع الجمعيات النسائية اذ وصل عددها في عام ٢٠٠٨ الى ما يقارب (١٣٢) مؤسسة دينية او فرع ما بين جمعية ورابطة متوزعة على محافظات العراق. وتتوزع النسبة الاكبر من الجمعيات الاسلامية النسائية في بغداد ولعدد غير قليل من هذه الجمعيات فروعا في المحافظات الاخرى. وتعكس هذه الارقام توجها واندفاعا كبيرا من قبل الحركات الاسلامية نحو تشكيل هذه الجمعيات كما تعبر هذه الجمعيات عن طبيعة المرحلة والسياقات الظرفية التي تحكم المجتمع العراقي في الوقت الراهن[٢٣].

وتعاني التشكلات الجمعوية النسائية الاسلامية هي الاخرى من التشظي والانقسام. فهي مصنفة مذهبياً (جمعيات اسلامية شيعية وجمعيات اسلامية نسائية سنية) وكل منها متخندق في اطار ثقافتها الاجتماعية (مذهبية، طائفية، دينية) و يحاول ملاحقة مكونه الاجتماعي وتعميق تمايزه عن باقي المكونات رافضة احتواء الاخر المختلف[٢٤].

وبشكل عام انعكس الانقسام في التوجهات الايديولوجية للأطر النسائية في العراق على طبيعة العمل والتدخلات المطلوبة لتحسين واقع المرأة. فثمة صراع بين قيم الحداثة التي تؤسس لحقوق النساء والتي تتبناها الناشطات الليبراليات والقيم الماضوية التي تروج لها الناشطات الاسلامويات والتي تؤبد وترسخ لدونية المرأة، مثل قيامها بشرعنة الزواج المبكر، وأهمية ووظيفة تعدد الزوجات في ظروف العراق التي

تشهد تزايداً في عدد الأرامل والمطلقات، وأحقية الرجل بطاعة المرأة. وانعكس هذا الصراع الايديولوجي على مستوى الممارسة الفعلية فعندما تخرج تظاهرة نسائية تطالب بمساواة المرأة بالرجل ضمن نص الدستور تتصدى لهذه الفعالية تظاهرة نسائية لتجمعات دينية تحمل لافتة لا للمساواة. وعندما اعتصم عدد من الناشطات اللبراليات معلنات الحداد على تمرير قانون الاحوال الشخصية الجعفري في اذار ٢٠١٤ دفعت الناشطات الاسلامويات قوافل من النساء في تظاهرات تؤيد إقرار "قانون الاحوال الشخصية الجعفرية" الذي يمثل انتكاسة حقيقية في وضع المرأة لما يتضمنه من تجويز زواج الصغيرات، وتحويل المرأة إلى سلعة للتبادل وامتاع الرجل، وتقويض للحقوق التي ضمنها قانون الأحوال الشخصية المدني النافذ.

رابعا: نخبوية التشكيلات الجمعوية النسائية

لعل واحدا من أهم المحددات التي تقف عائقا امام تطور عمل التنظيمات النسائية وتحويلها الى حركة جماهيرية هو ضعف قابلياتها في مجال التعبئة والتنظيم اذ لم تتمكن هذه التنظيمات من توفير الاطر البشرية وتعبئة النساء بمختلف شرائحهن للانخراط في صفوفها، وانحسر الانتماء الى الجمعيات النسوية ذات التوجهات العلمانية على شريحة ضيقة من النساء المتعلمات والمنتميات الى الحواضر. وتؤكد دراسة اكاديمية اجريت عام ٢٠٠٥ عن المجتمع المدني في العراق ان جميع العاملات في المنظمات النسائية في عينة الدراسة ينحدرن من المدينة ولا توجد منظمة واحدة بين عضواتها امرأة تنتمي الى الريف. وقد اثّر حضرية الجمعيات على طبيعة عملها اذ بقيت المرأة الريفية (العشائرية) بعيدة عن المشاركة في هذه الجمعيات، كما انعكس على ضعف الاحساس بحاجات المرأة في الريف اولاً وضعف قدرة المؤسسات على الوصول الى هذه المرأة (في البرامج والانشطة) بسبب عدم وجود كادر من تلك المناطق[٢٥]. وتؤكد بيانات المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية الذي اجراه الجهاز المركزي للإحصاء في العام ٢٠١١ ان ٧٠% من النساء في العراق لم يسمعن أو يعرفن بالجهود التي تقوم بها المنظمات النسائية لمناهضة العنف ضد المرأة ودعم الضحايا، وان نسبة قليلة منهن لا تتجاوز ٣٠,٨% سمعن بمثل هذه الجهود، وتنخفض هذه النسبة في الريف الى ١٦%[٢٦].

ولم تتمكن معظم هذه التنظيمات من استقطاب الكاتبات والمثقفات العراقيات اللواتي يمكن لكتاباتهن ان تؤطر نشاطات هذه التنظيمات بفكر ورؤيا نسوية، بغية العمل على تحويل النشاط النسائي الى حركة نسوية. وبذلك بقيت هذه التنظيمات محدودة الانتشار خارج إطار النخبة التي انتجتها. وعجزت هذه التنظيمات عن تجديد نخبها النسائية فبقيت الوجوه ذاتها تتكرر في جميع المحافل والمناسبات منذ

انبثاق هذه التنظيمات في العام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، وهذا الامر يجعل من قدرتها على التأثير محل تساؤل.

وظل عمل هذه المنظمات يسير في أطر محدودة ويركز على مشكلات لا تشعر بها الا المرأة النخبوية، ولم تستطع تجاوز هذه الاطر لتصل الى القاعدة العريضة من النساء، لتبقى الطروحات التي تقدمها بعيدة عن متطلبات وواقع المرأة المأزومة التي لا تعرف عن ذاتها الا انها وعاء للحمل وينحصر دورها في الزواج وتربية الاطفال. كما بقيت هذه المنظمات تشتغل بمعزل عن الشعور او الوجود الشعبي للمرأة التي تقضي ثلثي حياتها في المطبخ ولم يكن عملها قائما على البحث والتقصي المبني على اسس علمية في حياة هذه النسبة الغالبة من النساء، لذلك لم تقدم هذه المنظمات طروحات تخرج المرأة مما هو خاص الى ما هو عام.

وفي الجانب الاخر اثبتت الجمعيات الاسلامية النسائية خروجها على النخبوية مستهدفة المرأة الشعبية، كما اثبتت انها قادرة على حشد المناصرين من كافة الطبقات الاجتماعية، وقد ساعدها في ذلك الثقافة العشائرية التي لا تسمح للمرأة بالتحرك الا في فضاء الدين فاستطاعت الوصول الى جمهور النساء، واوجدت البعض منها صيغاً للوصول الى الاماكن الريفية مثل الفروع التي تتوزع على الاقضية والنواحي او صيغة (المعتمدات)[٢٧] المتواجدات في اصغر الاقضية لإيصال رسائلها الى جمهور النساء الريفيات[٢٨].

٤ – دور التشكيلات الجمعوية النسائية في دمقرطة المجتمع

غياب الممارسة الديمقراطية الداخلية هي سمة عامة لدى جميع التشكيلات الجمعوية النسائية الليبرالية منها والاسلامية. ولعل احدى اهم المؤشرات الدالة على غياب الديمقراطية داخل هذه التشكيلات هي ظاهرة القيادة مدى الحياة ومنظمات الرئيس الواحد، اذ لوحظ ان رئيس مجلس الادارة هو نفسه المؤسس وهو مدير الجمعية منذ تشكلها وحتى فترة اعداد هذه الدراسة مما جعل من هذه التنظيمات مرتبطة بشخصية مؤسسها أو رئيسها بحيث يختزل هذا التنظيم برئيسه. ولم تنجح الانتخابات التي تجريها الجمعيات كآلية لتداول السلطة فيها، في تغيير القادة الدائميين مما يعني أن الاساليب الديمقراطية التي تنتهجها غير ديمقراطية بالكامل، وأن الانتخابات التي تجريها هي انتخابات (مسيطر عليها) اذ يتم الاختيار المستمر للقائد وفق أساليب تتضمن إما اكراه الاعضاء على ابداء رأي يتعارض مع قناعاتهم أو تقليل المساحة الرافضة لوجود الزعيم أو استخدام صيغ الترغيب لكسب قناعات الآخرين[٢٩] أو يكون حق انتخاب القائد محصوراً بعدد من الاعضاء المقربين من هذا القائد والمسيطر عليهم سلفاً من قبله. ومثل هذه المفارقات والتناقضات كما تسميها الباحثة سعاد جوزيف في دراستها

التي تتحرى انماط القيادة في المنظمات النسائية اللبنانية تجعل من المنظمات النسائية تعيد انتاج اليات الهيمنة بالرغم من جهودها التي تستهدف تحسين وضع المرأة، فنموذج السيد والتابع الذي تعتمده التنظيمات النسائية في لبنان حيث يكون القائد هو في نفس الوقت رئيس المنظمة ومؤسسها والشخص الوحيد الذي يملك صنع القرار فيها يعمل على اعادة توليد هيكليات الهيمنة السلطوية الشائعة في المنظمات الذكورية وانتاجها داخل أوساط الدوائر النسائية[٣٠].

وثمة مؤشر اخر على غياب الديمقراطية داخل التشكيلات الجمعوية النسائية يتعلق بصناعة القرارات داخل هذه التنظيمات والتي عادة ما تقوم عل أسس فوقية فالاتباع يتلقون التوجيهات من الزعامات والقيادات وليس هناك ما يدل على أن المنتمين لهذه التنظيمات (القاعدة) رأياً فيها، ولم تجد الدراسة الحالية جمعية واحدة تتحرك وفق برنامج عمل يساهم أعضاء الهيئة العامة (الجمهور عادة) في وضعه ويخططون بأنفسهم لتنفيذه. كما غاب عن ممارسة هذه الجمعيات محاولة حفز الفئات المستهدفة (الجمهور) للمشاركة في رسم السياسات او تقييم الاداء، فجمهور هذه الجمعيات يتلقى الخدمات دون ان يكون له أي مساهمة في رسم سياسات الجمعية او المشاركة في الانتخابات الداخلية فيها.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان النشاط النسائي في العراق لم يمارس دوره في دمقرطة المجتمع اذ من المعروف ان منظمات المجتمع بمثابة البنى التحتية للممارسة الديمقراطية ومؤسسات للتدريب والتنشئة عليها، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في اي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل اي عندما توفر في حياتها الداخلية فرصة لتربية عدد كبير من المواطنين ديمقراطيا من خلال المشاركة في انتخاب اعضائها والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحديد اهداف الانشطة واولوياتها والرقابة على الاداء وتقييمه[٣١].

ولما كانت هذه الجمعيات قائمة على اسس وقيم غير ديمقراطية ولا تتوفر فيها حياة داخلية ديمقراطية تمكّن الاعضاء من القيام بأدوار فاعلة في نشاط المؤسسة تنتفي امكانية قيام مجتمع مدني ديمقراطي يكون بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطي فاعل بالمجتمع كما لا يتوقع منها ان تؤدي دورا في بناء الديمقراطية داخل المجتمع.

ولعل أخطر ما تعاني منه الجمعيات النسائية الاسلامية في العراق هو انها مخترقة من قبل الاسلام السياسي واحزابه المشاركة في السلطة، فغالبية الجمعيات تابعة لأحزاب او شخصيات اسلامية سياسية. ومن شان هذه القضية ان تدخل العمل المدني بإشكاليه كبيرة، اذ من الممكن ان يفقد ارضيته خصوصا وانه مجتمع ناشئ حديث التكوين كما انها تقوض مقوماً مهماً من مقوماته وهو مبدأ الاستقلالية عن الدولة والاحزاب المشاركة في السلطة، كما ان اختراق الاسلام السياسي للمجتمع المدني يمكن ان

يقلص الثقة بالعمل المدني، اذ يصبح معه مجرد (نشاط اعلامي سياسي الهدف منه التأثير في المحيط الاجتماعي)[٣٢].

٥- التشكيلات الجمعوية النسائية: الخطاب والاهداف والانشطة

تتبنى الجمعيات النسائية ذات التوجهات العلمانية خطاباً يعتمد المواثيق والقرارات الدولية الخاصة بالمرأة مرجعاً فكرياً، لكنها تفتقر الى وجود رؤيا واضحة تستند اليها للوصول الى أهدافها والتي تعد شرطاً ضروريا لكي تكون حركة اجتماعية[٣٣]. ويفتقر التيار النسائي الى منظومة فكرية تؤطر المطالب وتواجه بها الافكار والقيم والثقافة التي تبرر وتسوغ قهر النساء وتتحكم بواقعهن وهو ما جعله معزولا وعاجزا[٣٤]. كما انها لم تمتلك الادوات الفعلية لتغيير هذا الواقع، واقتصر عملها على الطلب من صانعي القرار والحكومة لإيقاف أو تشريع قانون دون ان تبادر بطرح حلول لمشكلات المرأة[٣٥].

اما خطاب الجمعيات الاسلامية فهو في مجمله محاولة للتصدي لخطاب الجمعيات ذات التوجهات العلمانية. و نقطة الخلاف الاساسية ما بين خطاب الجمعيات الليبرالية والاسلامية في العراق تبرز في قضيتين أساسيتين: الأولى مفهومي المساواة والتمكين، اذ لا تؤمن الجمعيات الإسلامية بمفهوم المساواة بل بتكامل الحقوق والواجبات وتدعو إلى فكرة أن تفاوت الحقوق والواجبات التي "أوصت" بها القوانين الإسلامية هو جوهر العدالة الإلهية وينسجم مع قانون الطبيعة الذي يجسد ما رسمه الله للرجال والنساء في المجتمع[٣٦]. كما ان فكرة التمكين تتعارض تماماً مع القيم الاسلامية التي تتبناها هذه الجمعيات والتي تدعو الى تكريم المرأة وليس الى تمكينها. اما القضية الثانية التي يختلف فيها خطاب الجمعيات الإسلامية والعلمانية، هي قانون الاحوال الشخصية، فبينما تتمسك التنظيمات العلمانية بقانون الاحوال الشخصية المدني الذي يضمن الحد الادنى من حقوق المرأة، تسعى الناشطات الاسلاميات الى تغيير هذا القانون واستبداله باخر ديني طائفي يعيد النساء في أحوالهم الشخصية الى مذاهبهم.

وتشترك التشكلات الجمعوية النسائية في العراق الاسلامية منها وغير الاسلامية، بأهدافها العامة التي تصب في مجال تحسين وضع المرأة. الا انها تختلف في الرؤى والمنطلقات التي تتأسس عليها هذه الأهداف. فالجمعيات الاسلامية غالباً ما تكون محكومة بالرؤية الدينية لوضع المرأة ومكانتها، وحدود الدور المناط اليها داخل المجتمع. وتتمثل أهدافها الخاصة بـ "تحصين المرأة العراقية، ومحاولة تربيتها تربية دينية (صادقة) و تحصينها لمواجهة الاساليب الملتوية للتيارات المعادية للإسلام والمرأة بالخصوص[٣٧]، او" رفع مستوى الوعي الثقافي والديني والسياسي للمرأة وتحصينها من الانحرافات العقائدية والثقافية والاجتماعية والسياسية"[٣٨].

وتتركز نشاطات التنظيمات النسائية اللبرالية حول قضايا العنف ضد المرأة وتعديل التشريعات والقوانين والوصول الى العدالة واوضاع المرأة في النزاعات المسلحة ودور المراة في السلم الاهلي. بينما تتجنب الجمعيات النسائية الاسلامية هذه الموضوعات، لتركز بدلاً من ذلك على "الحقوق المشروعة للمرأة المسلمة في داخل العراق وخارجه"[٣٩]. وابراز "التقدير والاحترام الذي تحظى بها المرأة في الشريعة الاسلامية"[٤٠].

اما المشاريع التي تتوجه اليها جهود الناشطات الإسلاميات فتصب في مجالين الاول ديني مباشر الغاية منه نشر الثقافة الاسلامية على وفق المرجعية المذهبية لهذه الجمعيات، حيث ان هناك جملة من النشاطات التي تقوم بها الجمعيات لتحقيق هذا الغرض تتوزع ما بين التوعية والتثقيف، والتعليم والتدريب، والتحشيد فضلا عن حفلات الحجاب التي تجبر فيها الاف الفتيات الصغيرات في المدارس بعمر ٩ سنوات ويسمى (عمر التكليف) على لبس الحجاب. والثاني ديني غير مباشر، تتصدّره اعمال الاغاثة والاحسان، اذ يُمثل مفهوم خدمة الناس او خدمة اهالي الحي بالنسبة لمؤسسي الجمعيات والقائمين عليها من ذوي الاتجاه الاسلامي (المتدينين) واجب رباني يتحتم عليهم تبنيه بغية الاثابة ورضا الله[٤١].

ولم تستطع البرامج والمشاريع ذات الطابع الانمائي التي تقوم بها بعض الجمعيات ان تنهض بواقع المرأة. فتدريب النساء على مهن مثل الخياطة وتربية الاطفال والحلاقة تؤدي في النهاية الى تأهيل النساء على مهن منمّطة جنسيا تتناسب والتصورات السائدة عن دور المرأة ولم تساهم في مكافحة فقر النساء، اذ لم تدعم اكساب هذه المهارات بتوظيفها في مشاريع تدر دخلا على المرأة وينهي حالة الفقر بل بقيت نشاطات مفرغة من محتواها. كما لم تسجل الجمعيات النسائية مؤشرات ايجابية على صعيد مكافحة الفقر، لتبقى منهجية عمل هذه الجمعيات يدور في فلك البر والاحسان وهو العمل الخيري التقليدي الذي يعتمد على علاقة مباشرة بين مانح ومتلقي[٤٢].

بمثابة الخاتمة

لم تنجح هذه التشكيلات الجمعوية في ان تتحول الى حركة شعبية تتخطى الحواجز المبنية على اساس الدين او الطائفة او الايديولوجيا. فالمنظمات ذات التوجهات العلمانية لم تبلور مشروعاً نهضوياً ولا يوجد خطاب نسائي حداثي يمكن في ضوئه بلورة مشروع نهضوي يقوض الاسس ويبدأ من القاعدة الى الهرم بل ان قيادات اغلب التنظيمات النسائية أنفسهن ليس لديهن القدرة على الخروج على حياتهن التقليدية ولا يؤمنّ بحداثة المرأة وخروجها عن الصور النمطية المرسومة لها.

اما التشكيلات الجمعوية الاسلامية فلم تتعكز على حامل فكري ولم تنبثق او تتطور عن حركة نسوية اسلامية واعية وقوية كما هو الحال في الحركة النسوية الاسلامية في المغرب العربي التي شكلتها ناشطات اسلاميات لمواجهة ونفي الخطاب الديني المعادي للمرأة الذي تروج له الحركات الدينية ومحاولة ابراز الجانب المستنير من الاسلام، من خلال مواجهتها وتحديها لذكورية الخطاب الديني السائد. وانما هي وسائل بيد الحركات الاسلامية لتحقيق مجموعة من الغايات تتمثل في بناء آليات المحافظة على استمرارية الاحزاب الاسلامية في السلطة، واسلمة المجتمع ونشر الثقافة المذهبية، واسلمة الحركة النسائية من خلال بناء هوية اسلامية مذهبية للمرأة تخدم في مجال نشر الثقافة وهذا يقتضي فصلها عن الحركة النسائية العالمية كمحاولة للتصدي للخطاب الغربي (المعادي للإسلام) والذي يشكل واحداً من اهم التحديات التي يواجهه الاسلام السياسي اثناء محاولته اسلمة المجتمع وبناء نفوذه الفكري والسياسي وصولاً لاستمراره في السلطة.

ولا يمكن الجزم ان هناك حركة نسائية قد تشكلت في العراق بالمعنى الاصطلاحي المتعارف عليه. فالحركة تعني فكرا ورؤية وفلسفة يراد لها ان تمثل عقيدة ومنهجا اجتماعيا ونظاما فاعلا وليس مجرد مطالب ونشاط حقوقي كما انها ليست نسوية لان النسوية تعني حركة فكرية سياسية اجتماعية تسعى الى تغيير بناء العلاقات بين الجنسين وصولا الى المساواة المطلقة كهدف استراتيجي. فما هو موجود انما هو نشاط نسائي، بمعنى وجود مجموعة الفعاليات التي تقوم بها النساء دون اعتبار للبعد الفكري والفلسفي، فهي مجرد نشاطات تقوم بها المرأة بعيدا عن المضمون الذي تعبر عنه النسوية.

الهوامش

١- وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء: **احصاءات المرأة والرجل**، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٣. بغداد، ص٢٨.

٢- بن ناصر بو طيب، **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة نقدية في ضوء القانون ٦٠/١٢**، مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد العاشر كانون الثاني ٢٠١٤. ص٢٥٥، على الرابط الالكتروني: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7245/1/D1016.pdf.

٣- التجاني بولعوالي، **العمل الجمعوي باعتباره عصب المجتمع المدني**، هسبريس،٧ ابريل ٢٠٠٩، على الرابط الالكتروني: http://www.hespress.com/opinions/11998.html.

٤- نقلا عن جاسم الحلفي: الحركات الاجتماعية في العراق، دار سطور للنشر،بغداد،٢٠١٧ ،ص١٣.

٥- هند محمود وشيماء طنطاوي، **دليل للمبادرات النسوية الشابة: نظرة للدراسات النسوية**، ٢٠١٦، ص٢٦.

٦- فريدة بناني (محررة)، **الحركات النسائية في العالم العربي**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا،٢٠٠٥، ص١٨، على الرابط الالكتروني: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/ecw-05-1-a.pdf.

٧- شارلوت سيمور- سميث، ترجمة: مجموعة من اساتذة علم الاجتماع، **موسوعة علم الانسان المفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجية**، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٤٢.

٨- فريدة بناني (محررة)، مصدر سابق، ص٢٣.

٩- هند محمود وشيماء طنطاوي، **دليل للمبادرات النسوية الشابة**، ص١٣-١٦.

١٠- إبراهيم الناصر، الحركة النسوية الغربية ومحاولات العولمة، على الرابط الالكتروني: http://almoslim.net/node/82674.

١١- المصدر نفسه.

١٢- فريدة بناني (محررة)، مصدر سابق، ص١١و٢٢.

١٣- باسم خميس عبيد الشمري، **المجتمع المدني والتنمية البشرية في العراق بين الواقع والطموح**، بحث غير منشور مقدم الى مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية، ٢٠٠٧.

١٤- موقع دائرة المنظمات غير الحكومية في العراق، على الرابط الالكتروني: http://www.ngoao.gov.iq /.

١٥- باسم خميس عبيد الشمري، مصدر سابق.ص١٢

١٦- حسن شمام راشد، ص٢٩١.

١٧- بلغ عدد الكتل السياسية المسجلة في المفوضية العليا للانتخابات حتى نهاية عام ٢٠٠٥ (٤٦٧) بينها (٢٤٩) تنظيما سياسيا. فالح عبد الجبار واسماء جميل رشيد، الاحزاب السياسية في العراق ضمن مشروع: تطور الاحزاب السياسية في البلدان العربية – حالة العراق.

١٨- مقابلة مع الدكتور سامي شاتي رئيس تجمع اهالي مدينة الصدر سابقا ورئيس مركز دار السلام اجرتها الباحثة في نيسان ٢٠٠٩.

١٩- باسم خميس عبيد الشمري، مصدر سابق، ص ٢٣.

٢٠- نعيمة بنواكريم، **تجربة الحركة النسائية المغربية**، معهد السياسات بالجامعة الامريكية في بيروت ومعهد الاصغري للمجتمع المدني في المغرب، بلا تاريخ، ص٢٢.

٢١- مقابلة مع الباحث والاعلامي سعدون محسن ضمد اجرتها الباحثة في اذار ٢٠٠٩.

٢٢- مقابلة مع احدى الناشطات في الجمعيات النسائية الاسلامية في مدينة الصدر اجرتها الباحثة في اذار ٢٠٠٩.

٢٣- اسماء جميل رشيد، الجمعيات النسائية الاسلامية في العراق ما بين التوظيف السياسي والاهداف الإنمائية، بحث غير منشور ضمن مشروع الجمعيات الاسلامية في العراق بدعم من بيت العلوم الاجتماعية الفرنسي ومؤسسة التنمية الدولية الكندية ٢٠٠٩.

٢٤- حسن جاسم راشد الشمام، **ممارسة السياسة في مجتمع مدني**، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٧)، ص٢٥٩.

٢٥- بانياس عدنان جلوب، **فاعلية دور المرأة في مواجهة المجتمع المدني العراقي**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع)، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٢٦- وزارة التخطيط وصندوق الامم المتحدة للسكان، **العنف ضد المرأة في العراق الاشكالية والخيارات: الدراسات المعمقة لنتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق**، بغداد، ٢٠١٣، ص٩٢.

٢٧- مثال على قدرة هذه الجمعيات على الوصول الى المرأة الريفية ما قامت به منظمة المرأة المسلمة في العراق، التي ترأستها عضوة البرلمان السابق جنان العبيدي وهي تتبع المجلس الاسلامي الاعلى والتي استغلت شريحة المدرسات (المتواجدات حتى في ارياف العراق) والملايات القارئات على الحسين في مجالس العزاء لتنظيمهن ضمن صفوفها وايصال رسائلها الى النساء الريفيات (مقابلة مع الدكتورة جنان العبيدي رئيسة جمعية منظمة المرأة المسلمة اجرتها الباحثة في اذار ٢٠٠٩).

٢٨- اسماء جميل رشيد، **الجمعيات النسائية الاسلامية في العراق ما بين التوظيف السياسي والاهداف الإنمائية**، مصدر سابق، ص .

٢٩- هذه الظاهرة تتكرر في جميع التنظيمات التي شهدها العراق بعد ٢٠٠٣ سواء كانت احزاب سياسية ام حركات اجتماعية ام جمعيات للمزيد ينظر: خليل مخيف الربيعي، الازدواجية في سلوك الاحزاب السياسية، مجلة مدارك، العدد الثاني، ،٢٠٠٦ بغداد، ص ٢٤.

٣٠- سعاد جوزيف، "**اعادة انتاج العملية السياسية بين الناشطات من النساء في لبنان: اصحاب الدكاكين والحركات النسوية**"، تنظيم النساء الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية في الشرق الأوسط، دار المدى، دمشق، ٢٠٠١، ص ٥١-٨١.

٣١- عبد الغفار شاكر ومحمد مورو، **المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، دار الفكر دمشق،٢٠٠٣، ص٥٨-٥٩.

٣٢- حسن شمام، مصدر سابق، ص٢٥٧.

٣٣- ينظر: خصائص الحركة الاجتماعية كما حددها الان تورين في :فريدة بنيان(محررة×)

٣٤- فريدة بنيان ص٢١

٣٥- فاطمة حافظ، **الحركة النسائية العربية: النشأة والتطور والمعوقات**، الملتقى الفكري للإبداع، ٣٠ اذار ٢٠٠٩، على الرابط الالكتروني: / / . http://almultaka.org/site.php?id=725.

٣٦- زيبا مير حسين، "**النظر في أمر النساء: الدعوة إلى مساواة الجنسين**"، المجتمع المدني في العالم الإسلامي، تحقيق: أمين حاجو، دار الساقي، ٢٠٠٧ ،بيروت، ص١٣٩.

٣٧- (النظام الداخلي لمنظمة المرأة المسلمة في العراق)

٣٨- النظام الداخلي لدائرة شؤون المرأة في مؤسسة شهيد المحراب

٣٩- النظام الداخلي لمؤسسة المرأة المسلمة / الاهداف العامة

٤٠- مؤتمر مؤسسة المرأة العراقية.

[٤١] مقابلة مع رعد الخفاجي رئيس جمعية المودة الاسلامية في منطقة الكرادة ببغداد اجرتها الباحثة في مايس ٢٠٠٨.

٤٢- اماني قنديل، **دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية**، بحث غير منشور، ٢٠٠٥، ص ١٢ .